

**تقرير تقييم المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان للفترة ما  
بين 2009-2012**

**دعم المدافعين عن حقوق الإنسان: تحليل النتائج قصيرة الأجل.**

إعداد: هيلدي هاي

التاريخ: حزيران/ يونيو 2013

## الملخص التنفيذي

المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان، هي مؤسسة ديناميكية صغيرة لتمويل المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة جنوب المتوسط. وقد تطورت المؤسسة كثيراً منذ عام 2009. فقد وفرت الثورات التي جرت في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عام 2011 فرصاً جديدة للمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان، كما شهدت بروز قيود مختلفة استجابت لها المؤسسة بسرعة عن طريق تعزيز عملياتها وزيادة عدد المنح، حيث زاد حجم المنح الطارئة للمدافعين عن حقوق الإنسان ومنظمات حقوق الإنسان المعرضة للخطر، والمنح الإستراتيجية لمنظمات حقوق الإنسان.

يحتوي التقرير الحالي على نتائج تقييم أعمال المؤسسة، ويرتكز التقييم الحالي على التقييمات التي أجريت سابقاً ويتناول بالتحليل الفترة الواقعة بين عامي 2009 و2012 بشكل خاص. وقد رسمت المؤسسة بالكامل خارطة للمتلقيين للمنح والمتقدمين بطلبات للحصول عليها، حسبما أوصى تقييم عام 2009. علاوة على ذلك، عملت المؤسسة على توحيد آليات إعداد التقارير من طرف الممنوح لهم وتعمل معهم عن كثب على التأكد من جودة التقارير المقدمة إلى المؤسسة. وبالتالي، فقد تمكن التقييم الحالي من التركيز على النتائج التي أثمرت عنها أعمال المؤسسة وعلى المنجزات المتعلقة بالأهداف العامة لها. وقد أجرى التقييم تحليلاً لحالات فردية لعددٍ مختار من المشاريع التي دعمتها المؤسسة، وذلك كوسيلة لتحليل النتائج.

بصفة عامة، يمكننا القول إن المؤسسة الأورو-متوسطية تعزز، من خلال الدعم المالي وغير المالي، عمل المدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة جنوب المتوسط. وقد ازداد بحلول عام 2012، عدد المدافعين عن حقوق الإنسان الذين تدعمهم المؤسسة في المنطقة، وذلك عن طريق تقديم قدر من المنح أكبر مما تضمنه إطار العمل المنطقي الخاص بها الذي حُدّد عام 2009. كما أن المؤسسة اضطلعت، على صعيد الدعم غير المالي، في أنشطة أكثر مما حُطّط لها. ونخلص بذلك إلى أن المؤسسة الأورو-متوسطية تحقق الأهداف المحددة لها.

## وثيقة الصلة

يظل توفير التمويل الاستراتيجي والمستعجل للمدافعين عن حقوق الإنسان أمراً شديداً الأهمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. **فالتمويلات المستعجلة** الصغيرة بالوقت المناسب وعلى نحو آمن للمدافعين عن حقوق الإنسان لها أهميتها الأساسية في ظل الأحوال السياسية المتقلبة. يتصدر المدافعون عن حقوق الإنسان مبادرات التصدي السلمي لانتهاكات حقوق الإنسان، غير أنهم يواجهون، أثناء الأوضاع السياسية غير المستقرة، التهديدات والقمع وغالباً ما

يتعرضون إلى حد كبير لخطر المحاكمة، مما يؤثر أيضاً على عائلاتهم. إن وثافة صلة تزويد المدافعين عن حقوق الإنسان بالتمويل المستعجل ومدى فعالية هذا التمويل، تكمن في الواقع في أن هؤلاء المدافعين يحصلون في أحوال انعدام الأمن السياسي على شرعية لعملهم ويكون بوسعهم مواصلة أنشطتهم الحقوقية على نحو أيسر. إضافة إلى ذلك، يسهم التمويل العاجل للمدافعين عن حقوق الإنسان في زيادة احتكاكهم مع منظمات أجنبية تنتهج نفس النهج، مما يتيح لهم بناء شبكة دعم دولية وبالتالي التقليل من حدة المخاطر المحتملة.

ففي **الجزائر ومصر**، ثمة قيود على منظمات حقوق الإنسان في تلقي التمويل الأجنبي، وغالباً ما تتعرض للإغلاق فيما إذا حصلت على تمويل أجنبي. وفي مثل هذه الحالات، اكتسب التمويل الآمن في الوقت المناسب أهمية كبيرة في تمكين منظمات المدافعين عن حقوق الإنسان من مواصلة عملها. فالتمويل المستعجل يحول دون نجاح السلطات في إخماد أصوات تلك المنظمات وأنشطتها.

**التمويل الاستراتيجي** يهدف إلى دعم منظمات المدافعين عن حقوق الإنسان التي لا تتمتع بالقدرة على التقدم بطلب التمويل من الجهات المانحة من التيار السائد. وبصفة عامة، عادة ما تكون هذه المشاريع صغيرة وتقع خارج العواصم، ويقوم بها أفراد يشتركون في خبرات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان ولكن اتصالهم محدود أو معدوم مع شبكات حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية والدولية أو مع المنظمات التي تنتهج النهج ذاته. ويجري توجيه كل مبادرة من المبادرات نحو الارتقاء باستراتيجيتها ومهاراتها في إدارة المشاريع، وذلك من خلال الاتصال الحثيث لمتلقي المنح مع المؤسسة أثناء إجراءات التقدم بالطلبات والتنفيذ وتقديم التقارير. وقد تقوم المؤسسة الأورو-متوسطية بدور الوسيط مع جماعات حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية والدولية القائمة. كل هذه العوامل مجتمعة تزيد من قوة الدور الذي تلعبه منظمات المدافعين عن حقوق الإنسان في المجتمع المدني، ومن قدرتها على المشاركة في أعمال المناصرة الدولية وتجعلها أكثر مهارة في الحصول على التمويل من كبار المانحين.

## النتائج

تتسم النتائج المتمخضة عن **التمويل المستعجل والتمويل الاستراتيجي** من قبل المؤسسة الأورو-متوسطية لدعم المدافعين عن حقوق الإنسان بأنها قصيرة الأجل. وقد حُللت النتائج في هذا التقييم على أساس كل حالة بمفردها، حيث أظهر التقييم أن التمويل المستعجل للمدافعين عن حقوق الإنسان في سوريا يسهم في جمع المعلومات عن انتهاكات حقوق الإنسان واستخدامها على الصعيد الدولي. وستكتسب هذه المعلومات أيضاً أهمية حيوية بالنسبة للعملية الانتقالية عند توقف النزاع المسلح. كما أن التمويل المستعجل الذي قدمته المؤسسة للمدافعين السوريين عن حقوق الإنسان مكن المجتمع الدولي من التعرف على عملهم (وقد حصل المدافعون عن حقوق الإنسان على جوائز دولية)، وقلص من المخاطر التي يواجهونها. بالمجمل، أسهم هذا التمويل في استمرارية أعمال حقوق الإنسان.

وبشكل التمويل المستعجل الذي قدمته المؤسسة لمنظمات المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر مثلاً آخر على النتائج التي بمقدور التمويل أن يحققها إذا ما قُدم في الوقت المناسب وبالشكل الآمن، فقد أتاح التمويل لهذه المنظمات في مصر بقاء أبوابها مفتوحة وصوتها في المجتمع المدني مسموعاً. كما أن التمويل العاجل أتاح لهذه المنظمات إقامة دعوى قضائية ضد السلطات المصرية فيما يتعلق بالتمويل الأجنبي للمنظمات غير الحكومية. وقد أسست هذه الإجراءات القانونية سابقة للقضايا المستقبلية التي قد تلجأ فيها السلطات المصرية إلى حرمان المنظمات من الحصول على التمويل الأجنبي.

أما التمويل الاستراتيجي الذي يتم توفيره لفترات أطول لمنظمات المدافعين عن حقوق الإنسان في تونس، فقد كان له نتائج إيجابية. وهناك دعمت المؤسسة حركة اجتماعية في منطقة المناجم في الجنوب التونسي، حيث انتهجت هذه المنظمة نهجاً قائماً على حقوق الإنسان في عملها الناجح قبل قيام الثورة وتمكنت من التكيف والتطور حتى تحولت إلى منظمة حقوقية جديدة تعمل في مجال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء تونس، وبدعم من الجهات المانحة من التيار السائد. هذه هي بالضبط الغاية التي أنشأت من أجلها المؤسسة، ألا وهي تقديم الدعم المالي وغير المالي في مرحلة مبكرة من عمر المنظمة ومن ثم الأخذ بيدها (إرشادها) للحصول على التمويل من الجهات المانحة الرئيسية.

يشكل الدعم غير المالي قسماً مركزياً من عمل المؤسسة الأورو-متوسطة مع متلقي المنح منها. ومن أهم الأنشطة التي تقوم بها المؤسسة إرشاد متلقي المنح في أعمال الإدارة والتخطيط الاستراتيجي، وممارسة الأنشطة الشبكية بالاشتراك مع منظمات مجتمع مدني محلية تتصدى لنفس الموضوعات التي يتصدى لها متلقي المنح، وتنسيق الأنشطة التضامنية مع منظمات دولية غير حكومية أخرى، وتقديم خدمات الوساطة لدى مانحين محتملين لمتلقي المنح. وقد اتسع نطاق هذا العمل على مرّ السنين حيث زاد عدد متلقي المنح أيضاً. يحتاج هذا العمل إلى كم كبير من العاملين ويتطلب الاتصال الوثيق مع متلقي المنح. وفي البلدان التي يمكن للمنظمات غير الحكومية العمل فيها بحرية أكبر، كما في تونس في الوقت الحاضر، فإن توظيف مستشار محلي له أهمية حيوية في انتهاج نهج أكثر فعالية من الناحية العملية.

وأدى رفع قدرة المؤسسة الأورو-متوسطة على تقديم المنح إلى زيادة الحجم الكلي لعمل الأمانة العامة والمجلس. وعلى الرغم من أن التزامات المؤسسة بإعداد التقارير وقدرتها على ممارسة النشاط الشبكي يستهلكان كمّاً كبيراً من الوقت إلا أنهما من الجوانب التي تكتسب أهمية خاصة. ومع ذلك، لا تألوا المؤسسة جهداً كي يبقى تقديم المنح المهمة الرئيسية لها.

## توصيات

بما أن العمل لا يزال سارياً بالقيود المفروضة على المنظمات غير الحكومية في كل من مصر والجزائر بعدم الحصول على تمويل أجنبي، فإنه يتعين على المؤسسة الأورو-متوسطة الإقرار بأن طلبات التمويل المستعجل الواردة من منظمات المدافعين عن حقوق الإنسان ستأتي بوتيرة أكبر وأن الحد الأقصى من مخصصات المنحة لن يكون كافياً كدعم مستعجل لهذه المنظمات. وبالتالي، يوصى بأن تدرس المؤسسة موضوع تبني حد أقصى مناسب لتمويل منظمات المدافعين عن حقوق الإنسان ضمن فئة التمويل المستعجل.

ويوصى بأن تشجع المؤسسة منظمات المدافعين عن حقوق الإنسان في مصر والجزائر، على اللجوء إلى النظام القضائي للتشكيك في قانونية القيود المالية المفروضة على المنظمات غير الحكومية حيثما كان مناسباً، والاستمرار في تعزيز أنشطة المناصرة التي تقوم بها منظمات المدافعين عن حقوق الإنسان بالاشتراك مع جهات فاعلة دولية.

ويوصى أيضاً بأن تواصل المؤسسة الأورو-متوسطة تطوير تقاريرها حول نتائج عملها، وذلك فيما يخص التمويل المستعجل والتمويل الاستراتيجي، ومواصلة عملها مع الحاصلين على المنح من أجل الإبلاغ عن النتائج قصيرة الأجل التي حققوها فيما يتعلق بإحداث تغيير على صعيد وضع حقوق الإنسان.

ويتعين على المؤسسة مواصلة التعاون مع المنظمات التي تنتهج نفس النهج في أوروبا والولايات المتحدة. فمن شأن التعاون بين الممولين أن يعزز الاستراتيجيات الداعمة للمدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة جنوب المتوسط مما سيقوي من موقف هؤلاء المدافعين في البلدان نفسها.

إن عبء التقارير الواقع على كاهل الأمانة العامة كبير نوعاً ما وذلك بسبب زيادة ميزانية المنح التي تقدمها، ومع ذلك لم يزد حجم الأمانة بشكل جوهري. ويدعو التقييم المؤسسة إلى الدخول في حوار مع مانحيها الأوروبيين بهدف التوصل إلى آلية منسقة لإعداد التقارير، الأمر الذي من شأنه أن يسهم في بقاء تركيز الأمانة في المؤسسة الأورو-متوسطة منصباً على تقييم المنح للمدافعين عن حقوق الإنسان.

يوصي التقييم بأن تعين المؤسسة مستشارين محليين يكونوا بمثابة شركاء عندما تسمح الأوضاع السياسية للمنظمات غير الحكومية من العمل بحرية أكبر، وذلك كي تتمكن الأمانة العامة للمؤسسة من التركيز بقوة أكبر على البلدان

التي لا تتوفر فيها مثل هذه الظروف. وهذا سيتيح أيضاً للمستشارين المحليين العمل على نحو عملي ونشط مع المبادرات الحقوقية المحلية الجديدة.

وفي عام 2014، ستحتفل المؤسسة الأورو-متوسطية بالذكرى السنوية العاشرة لتأسيسها. وخلال العقد الماضي، نجح أعضاء مجلس الأمناء التسعة في إقامة أمانة عامة فاعلة، وتوحيد إجراءات تخصيص الدعم المالي. ومع ذلك، فمن أجل مواصلة النجاح في تقديم المنح للمدافعين عن حقوق الإنسان في منطقة جنوب المتوسط، ولضمان استمرار المؤسسة في رسالتها، فإنه من الأهمية بمكان أن يشرع مجلس الأمناء بعملية تعيين أعضاء جدد في المجلس. ومن شأن هذا أن يكفل استدامة المؤسسة وأن يفتح الباب لدخول طاقات حقوقية جديدة إلى مجلس الأمناء.